بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

مؤشرات الاقتصاد المصري

ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات

مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي) ---------- ٢
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي) ---------- ٢

مؤشرات الأسعار المحلية

- معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين ---------- ٣
- معدل التضخم الأساسي ---------- ٣
- أسعار أهم السلع الغذائية ---------- ٤

مؤشرات القطاع الخارجي

- عجز الميزان التجاري ---------- ٤
- ميزان المعاملات الجارية ---------- ٥

مصادر النقد الاجنبي

- حصيلة الصادرات ---------- ٥
- عائدات هيئة قناة السويس ---------- ٦
- الإيرادات السياحية ---------- ٦
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ---------- ٧
- تحويلات المصريين العاملين بالخارج ---------- ٧

مؤشرات المالية العامة

- العجز الكلي ---------- ٨
- الإيرادات الضريبية ---------- ٨

مؤشرات مالية الحكومة

- الدين المحلي ---------- ٩
- الدين الخارجي المصري ---------- ٩

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

- السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي ---------- ١٠
- نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية ---------- ١٠
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك ---------- ١١
- صافي الاحتياطيات الدولية ---------- ١١
- تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض ---------- ١٢
- مؤشرات البورصة المصرية ---------- ١٢

مؤشرات السكان والعمل

- تعداد السكان ---------- ١٣
- معدل البطالة ---------- ١٣

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي عن استمرار ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، ليُسجّل نحو ٥٪، وساهم هذا الأداء في رفع معدل النمو السنوي للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ ليسجل نحو ٤,٤٪، مقابل ٢,٤٪ في عام ٢٣-٢٠٢٤، متجاوزًا بذلك معدل النمو المستهدف للعام والبالغ ٤,٢٪، وفق بيان الوزارة. وجاء هذا النمو مدفوعًا باستمرار الحكومة في الالتزام بأجندة الإصلاح ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

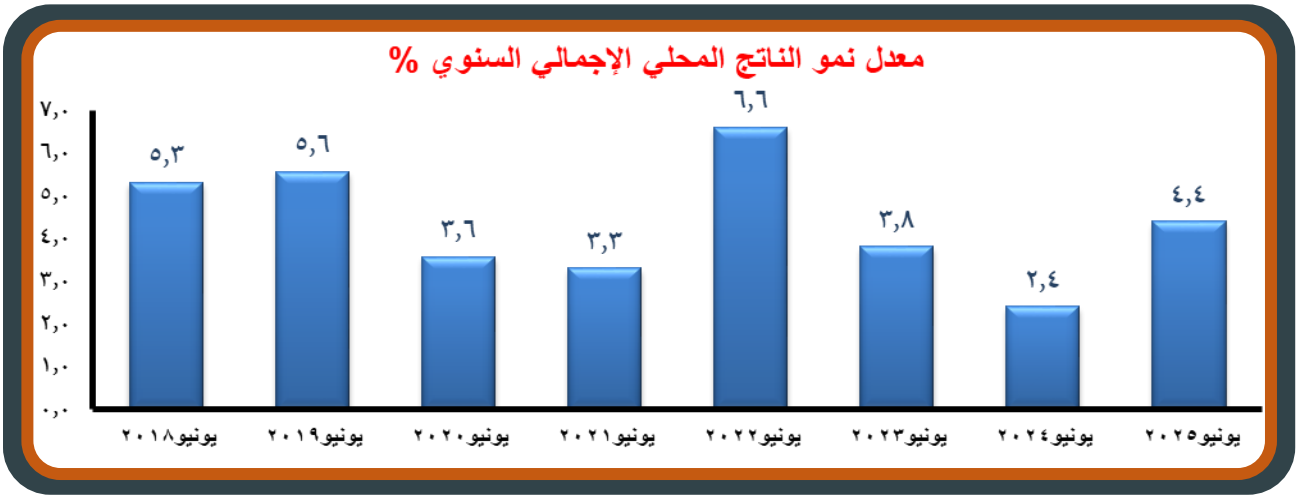

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي عن ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الأول من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، حيث سجّل نسبة ٥,٣٪، مُقارنة بمُعدّل نمو بلغ ٣,٥٪ في الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق. وجاء هذا النمو المتسارع مدعومًا باستمرار وتيرة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، وتمكين القطاع الخاص، وتحول الاقتصاد نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات الإنتاجية المرتفعة كالصناعة والسياحة والاتصالات. هذا بالإضافة إلى تعافي نشاط قناة السويس ليسجل نموًا موجبًا للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٣-٢٠٢٤.

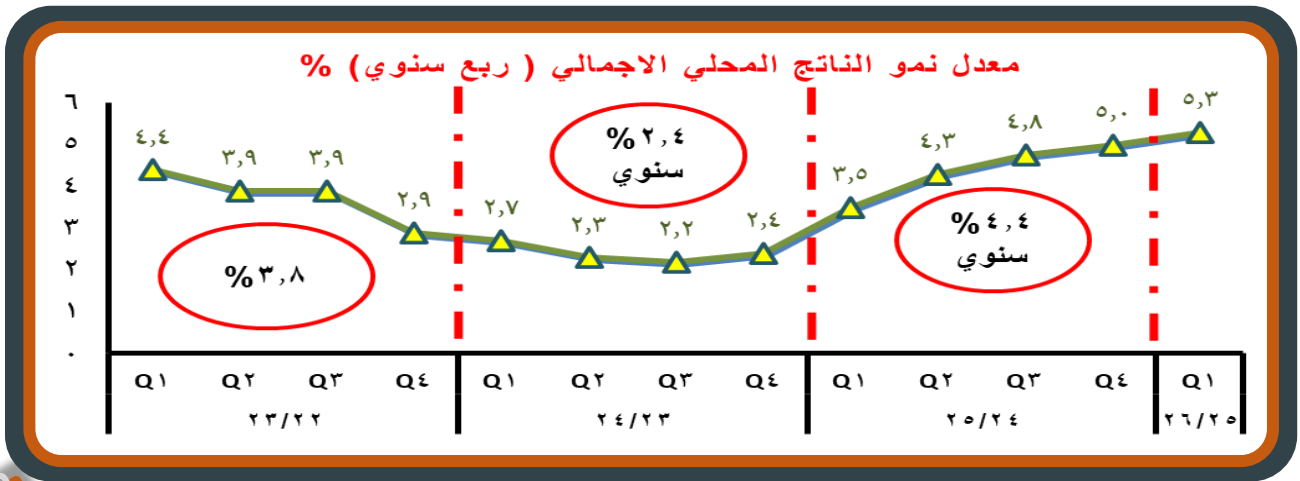

مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (الحضر)

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدل التضخم في المدن المصرية خلال نوفمبر٢٠٢٥ بلغ ١٢,٣٪ على أساس سنوي مقارنة مع ١٢,٥٪ في أكتوبر ٢٠٢٥، ويرى اقتصاديون أن التراجع السنوي يعكس هدوءاً نسبياً في أسعار السلع الغذائية وتحسناً في المعروض، إلى جانب تأثير سياسات الانضباط النقدي التي ينتهجها البنك المركزي، ومنها تثبيت أسعار الفائدة خلال الاجتماعات الأخيرة، بهدف السيطرة على التضخم. ويتوقف المسار المستقبلي للتضخم على التطورات العالمية المؤثرة في أسعار الغذاء والطاقة والقمح والوقود، كونها عوامل ترتبط مباشرة بتكاليف المعيشة في مصر.

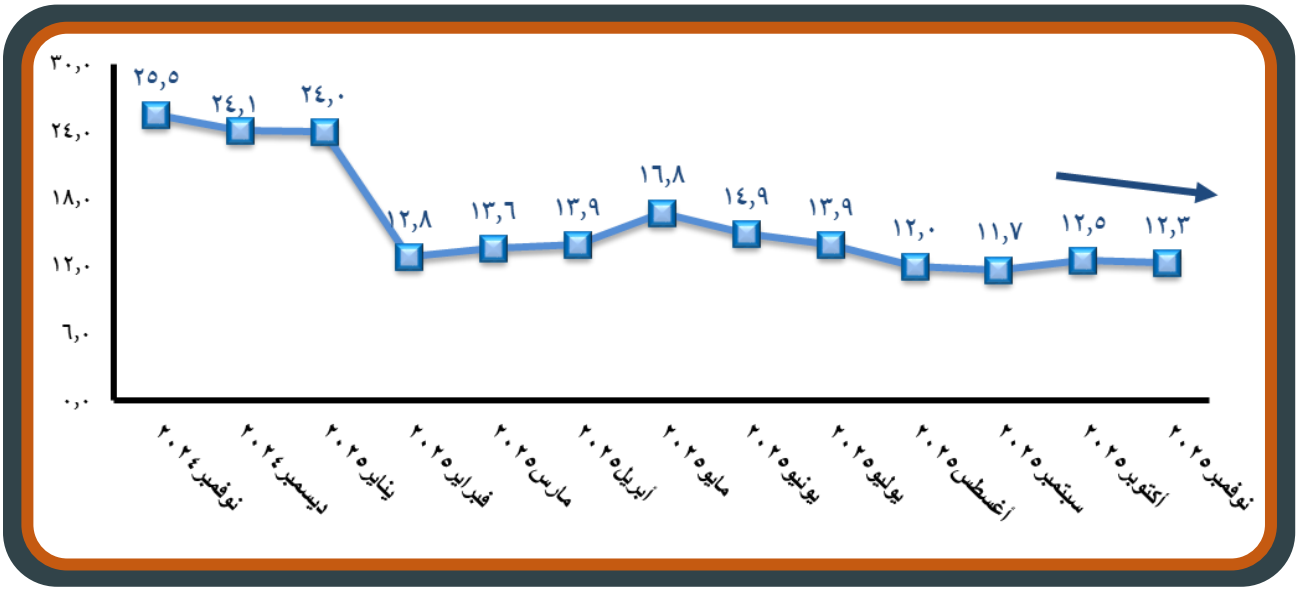

معدل التضخم الاساسي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، على أساس سنوي ارتفاع معدل التضخم الأساسي ليبلغ ١٢,٥٪ في نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١٢,١٪ في أكتوبر السابق عليه.

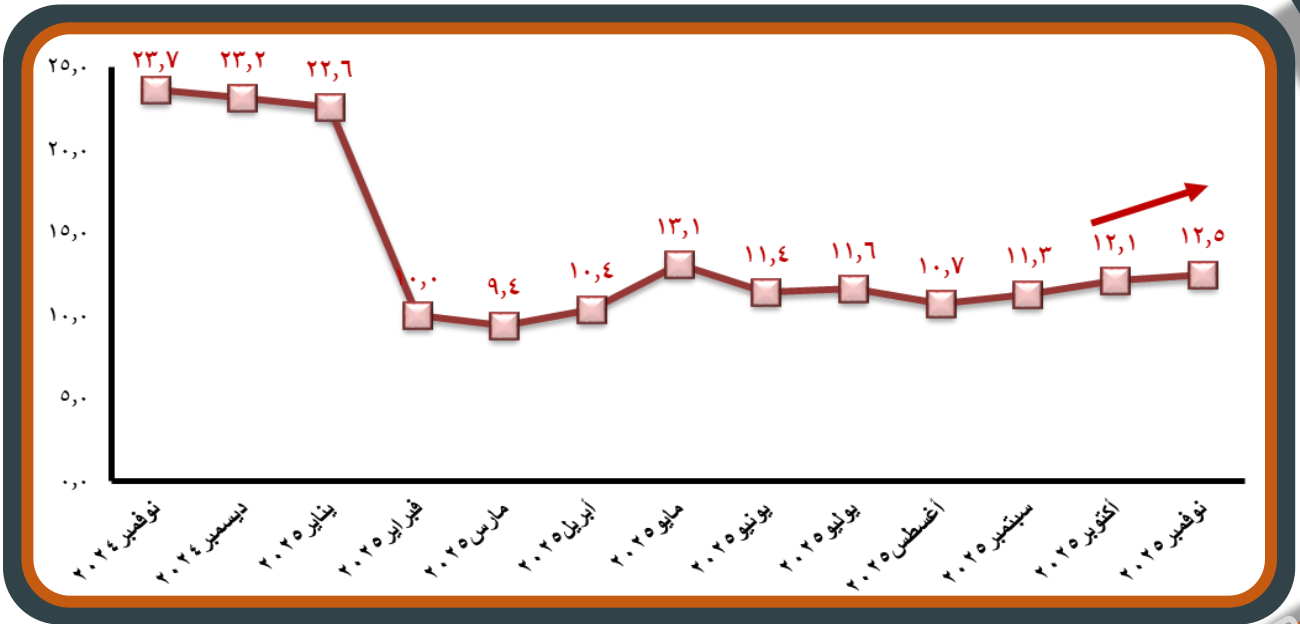

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر أكتوبر ٢٠٢٥ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق، ما عدا أسعار الدجاج البلدي والتي انخفضت بنسبة نحو ٠,٢ ٪.

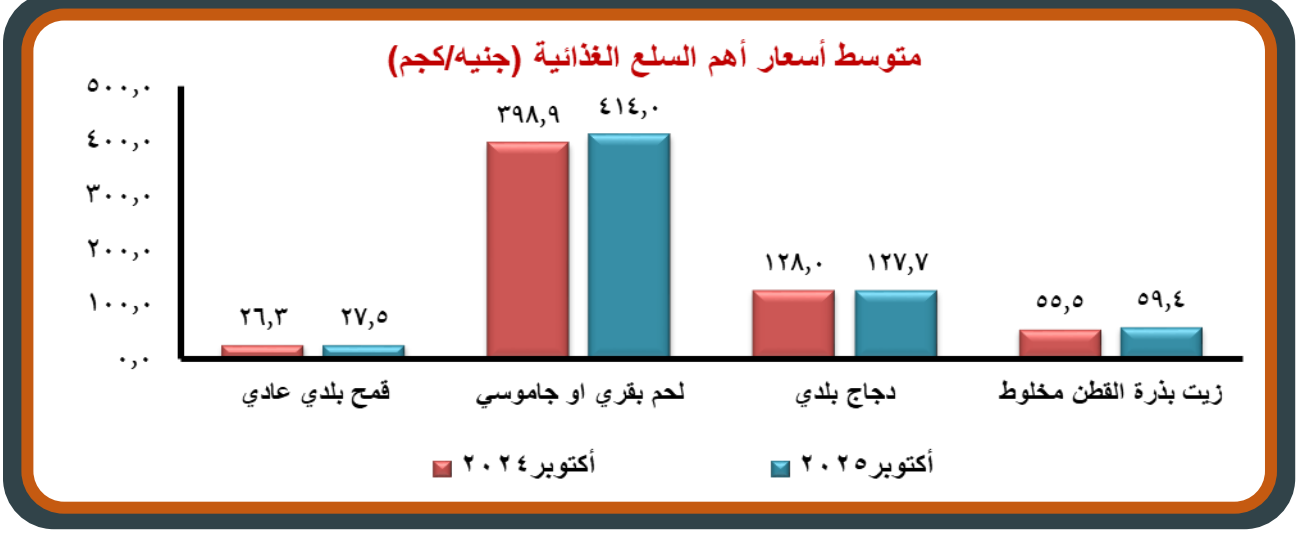

مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة ٤,٦٣٪ لتبلغ ٤,٧٣ مليار دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٥ مقابل ٤,٩٦ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٦,٧٪ حيث بلغت ٣,٩٦ مليار دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٥، مقابل ٣,٧١ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، بينما ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٠,٢٪ حيث بلغت ٨,٦٩ مليار دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٥ مقابل ٨,٦٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق.

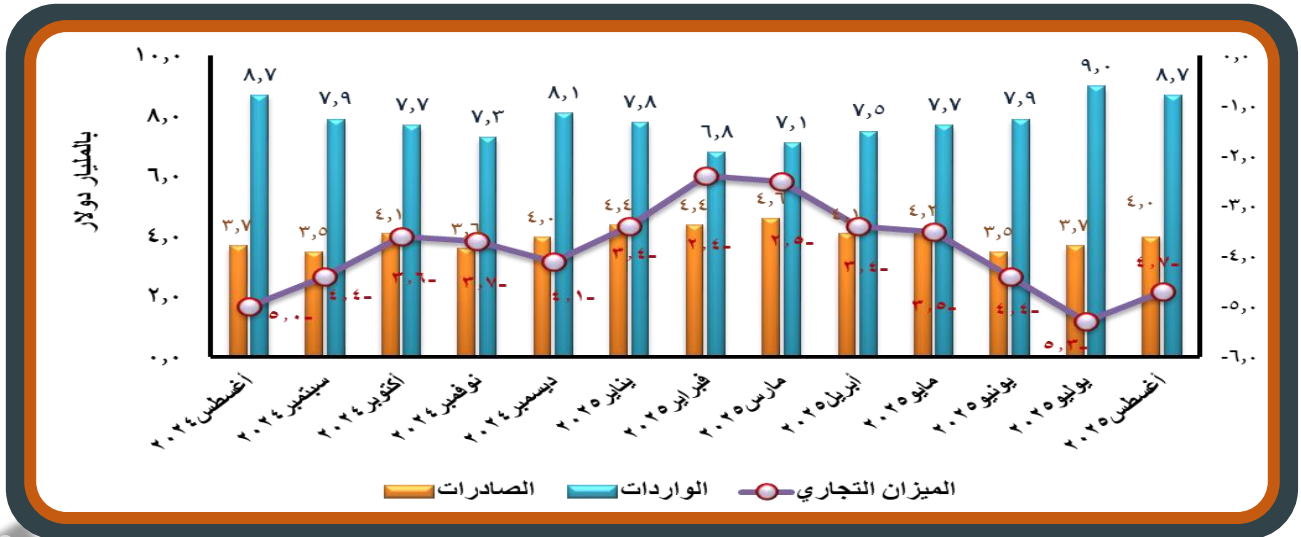

ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، عن تقلص عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر ليبلغ ١٥,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، مقابل ٢٠,٨ مليار دولار في العام المالي ٢٣-٢٠٢٤، وقد تحقق هذا التحسن بشكل خاص خلال النصف الثاني من عام٢٤-٢٠٢٥ (يناير- يونيو٢٠٢٥)، حيث انخفض العجز الجاري بمعدل كبير بلغ ٥٩,٩٪ مقارنة بالنصف المناظر من السنة المالية السابقة، مدفوعاً بالزيادة الملحوظة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٥٥,٣٪، إلى جانب نمو الفائض في الميزان الخدمي بمعدل ٤٩,٦٪ لارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ٢١٪.

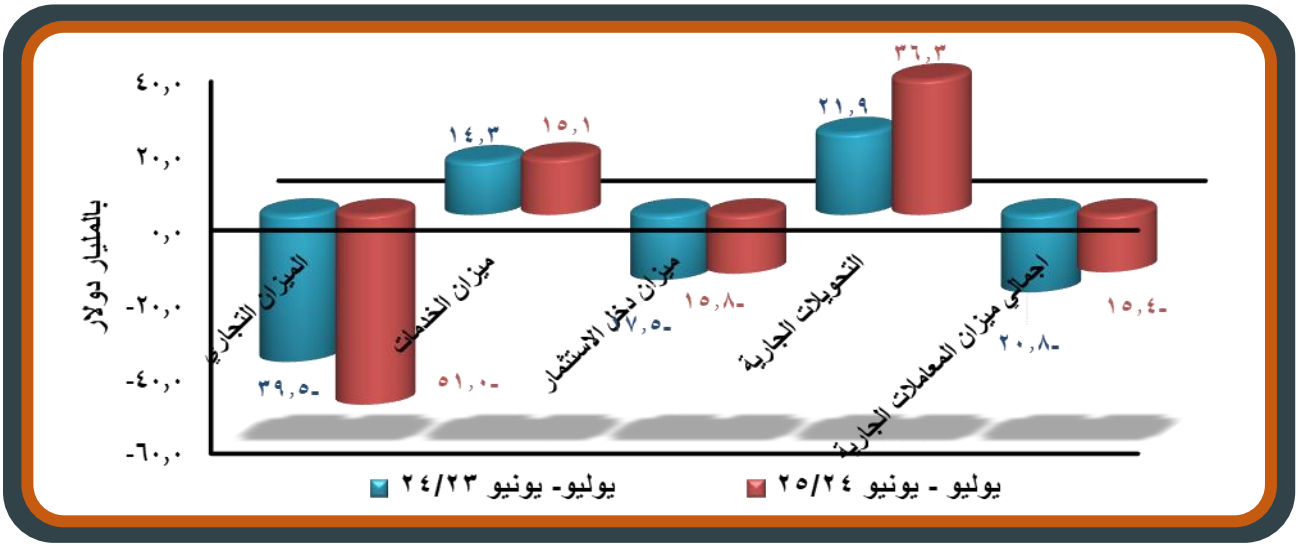

مصادر النقد الاجنبي

حصيلة الصادرات

أظهر تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، أن حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية سجلت ارتفاعا بنحو ٧,٨ مليار دولار لتبلغ نحو ٣٤,٦ مليار دولار مقابل ٢٦,٨ مليار دولار للعام الماضي. وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الذهب، والفواكه الطازجة أو المجففة، والملابس الجاهزة، والخضر الطازجة والمبردة أو المطبوخة، والالومنيوم ومصنوعاته.

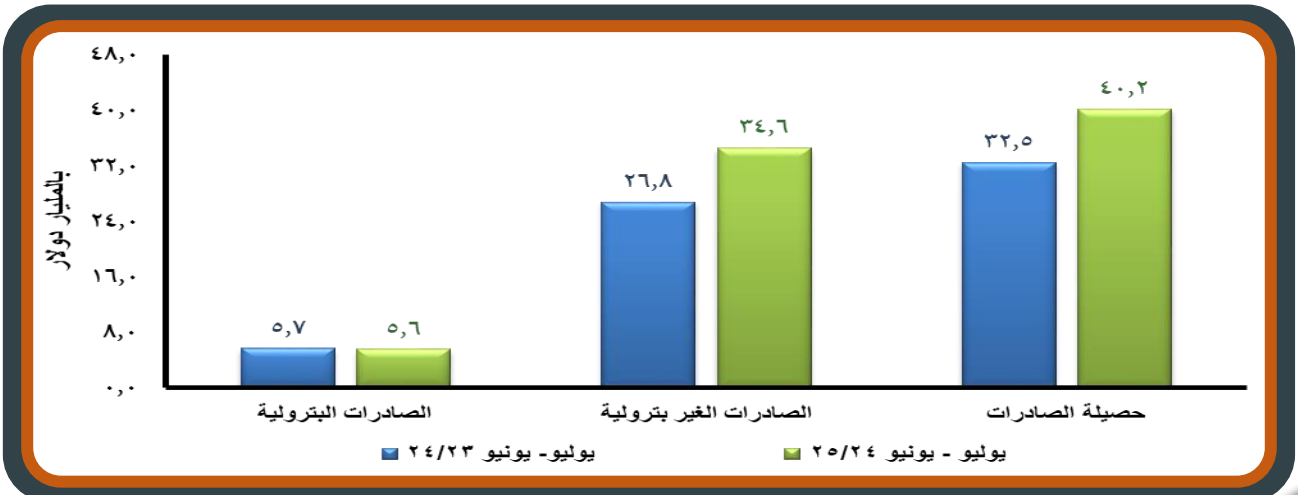

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من (يوليو- يونيو) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، انخفاض إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٤٥,٥٪ لتسجل نحو ٣,٦مليار دولار مقابل نحو ٦,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق، وذلك لانخفاض الحمولة الصافية بمعدل ٥٥,١٪ لتقتصر علي ٤٨٢,٨ مليون طن وكذلك انخفاض عدد السفن العابرة بمعدل ٣٨,٥٪ ، الأمر الذي يرجع لاستمرار التوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر، مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها لممرات بديلة.

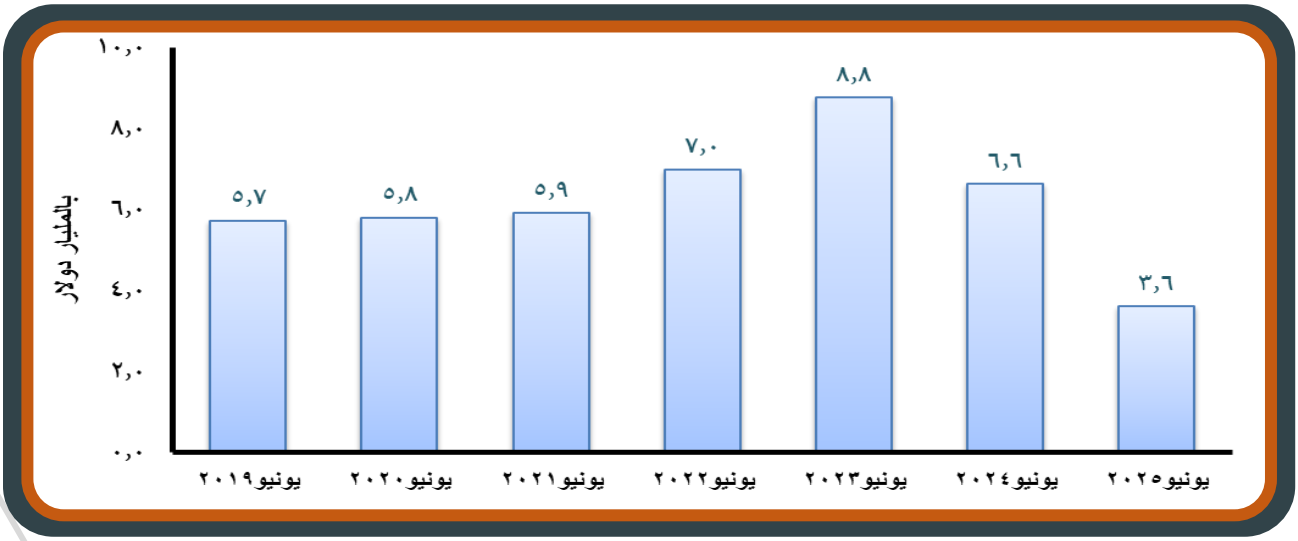

الإيرادات السياحية

وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من (يوليو- يونيو) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل ١٦,٣ ٪ لتسجل نحو ١٦,٧ مليار دولار مقابل نحو ١٤,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق ، وذلك لارتفاع عدد الليالي السياحية لتسجل ١٧٩,٣ مليون ليلة سياحية، مقابل ١٥٤,١ مليون ليلة سياحية في الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

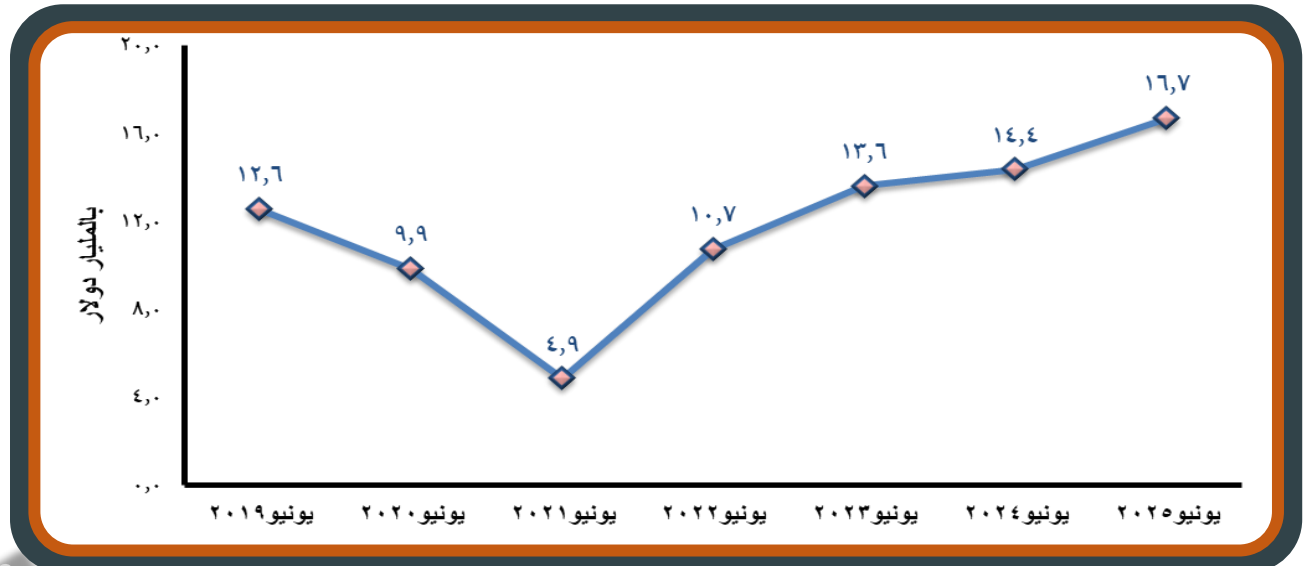

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضح تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من (يوليو-يونيو) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٢,٢ مليار دولار مقابل نحو ٤٦,١ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق في إطار صفقة رأس الحكمة.

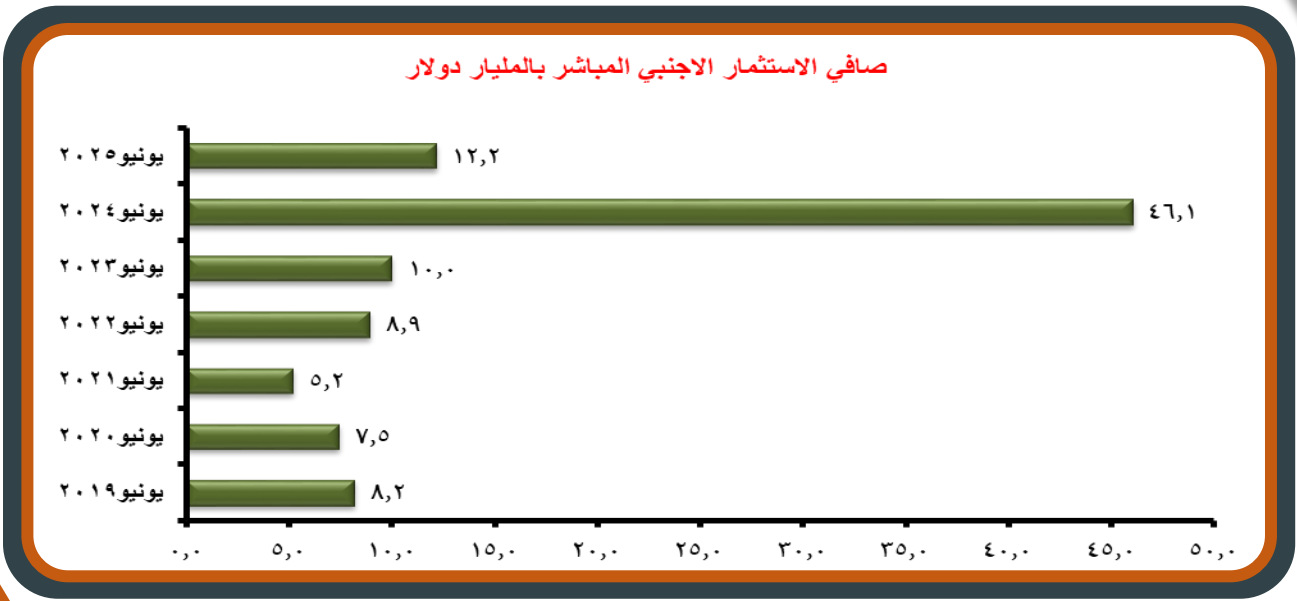

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أعلن البنك المركزي المصري، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج حققت قفزات قياسية خلال العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، بمعدل نحو ٦٦,٧ ٪ لتصل إلى ٣٦,٥ مليار دولار، مقابل نحو ٢١,٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق عليه.

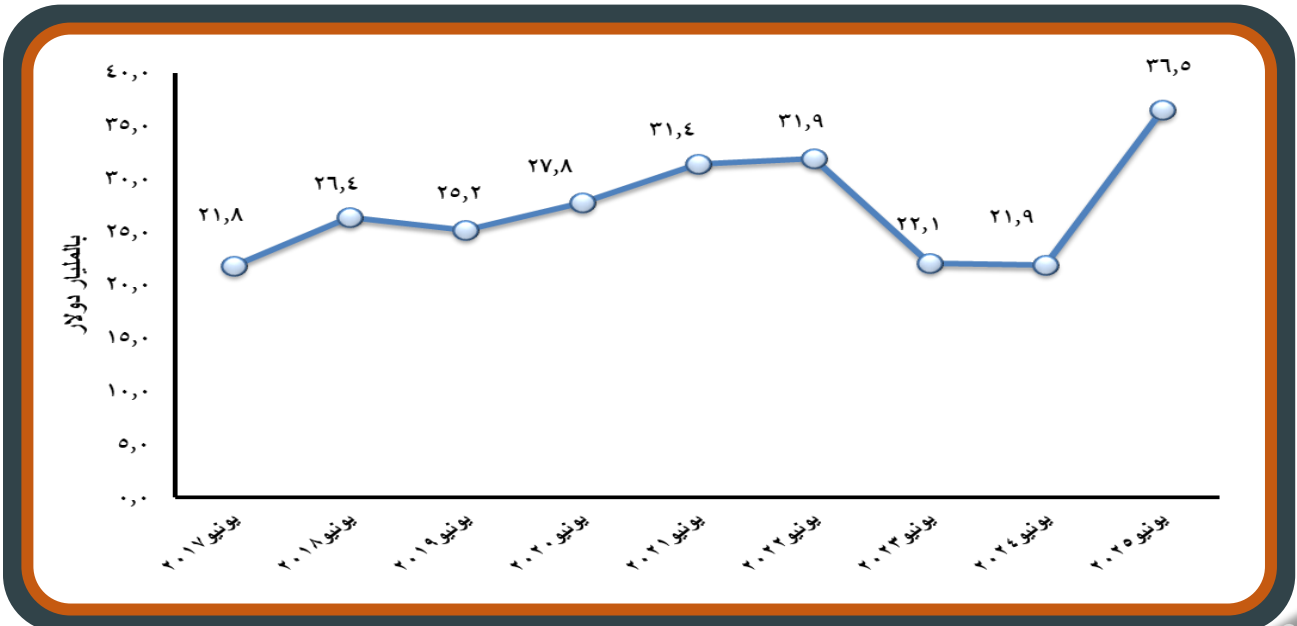

مؤشرات المالية العامة

العجز الكلي

أظهر التقرير الشهري الصادر لوزارة المالية، تفاقم العجز الكلي بموازنة مصر خلال الربع الأول من العام المالي الحالي (يوليو : سبتمبر ٢٠٢٥) لنحو ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢,١٪ بنفس الفترة من العام المالي السابق، وأظهر التقرير ارتفاع الفائض الأولي إلى ٠,٩٪ خلال أول ٣ أشهر من العام المالي الحالي مقابل ٠,٥٪ في الفترة المقارنة من العام المالي السابق.

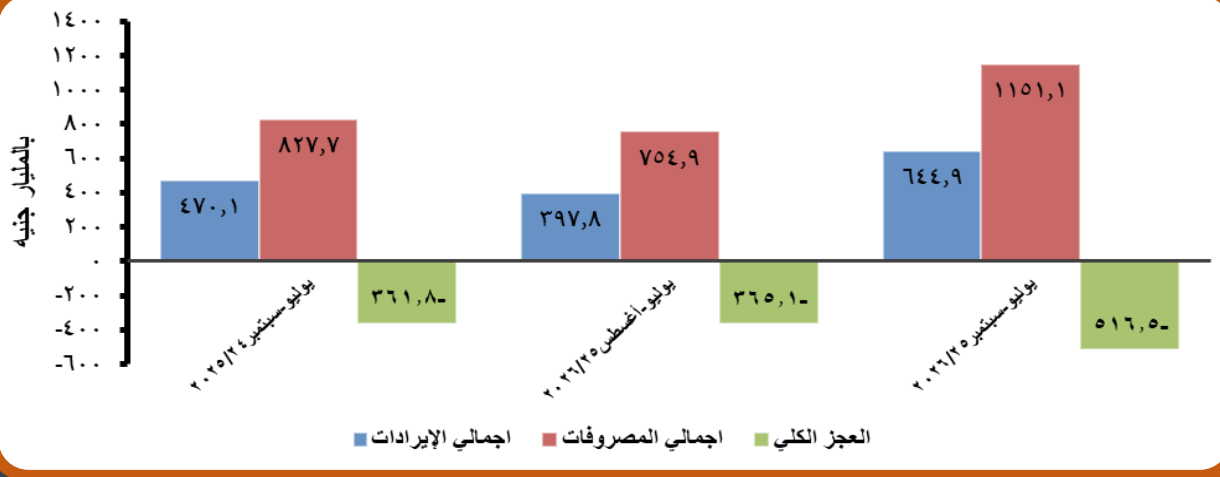

الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، ارتفاع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة خلال الثلاثة شهور الأولى من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦ (يوليو٢٠٢٥: سبتمبر٢٠٢٥) وبلغت نحو ٥٦٦,٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤١٣,٣ مليار جنيه بنفس الفترة من العام المالي السابق، ويأتي هذا الارتفاع مدفوعًا بتحسن العلاقة مع مجتمع الأعمال وإيجاد حالة من الشراكة، وبتعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.

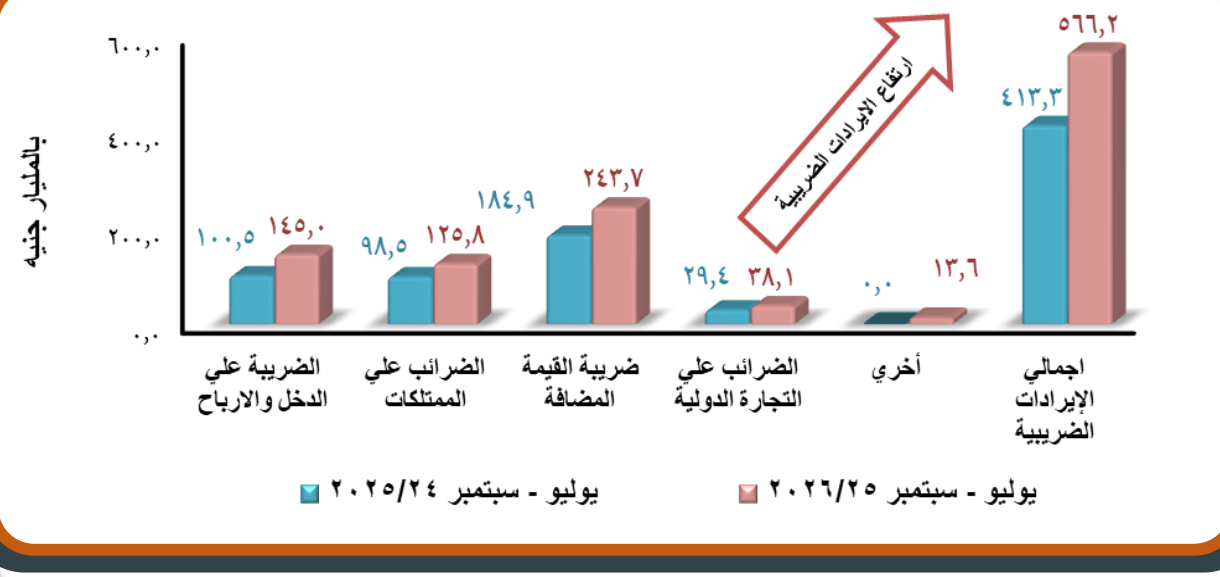

مؤشرات مالية الحكومة

الدين المحلي

كشفت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية عن ارتفاع إجمالي الدين المحلي المصري بنسبة ٣,٥٪ خلال الربع الثاني (أبريل -يونيو٢٠٢٥) ليصل إلى ١١,٠٥٧ تريليون جنيه مقارنة بنحو ١٠,٦٨٥ تريليون جنيه خلال الربع الاول (يناير-مارس ٢٠٢٥)، كما ارتفع الدين العام "المحلي والأجنبي" لمصر ١,٨٪ خلال الربع الثاني من العام الحالي على أساس ربع سنوي إلى نحو ١٤,٩٤٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل نحو ١٤,٦٨٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٥. وبحسب بيانات الوزارة فإن الدين المحلي لمصر استحوذ على نحو ٧٤٪ من إجمالي الدين العام، وكان الدين العام لمصر تراجع من ٨٩,٤٪ في العام المالي ٢٣-٢٠٢٤ إلى ٨٥,٦٪ في العام المالي المنتهي في يونيو ٢٠٢٥، وفق بيان سابق لوزارة المالية.

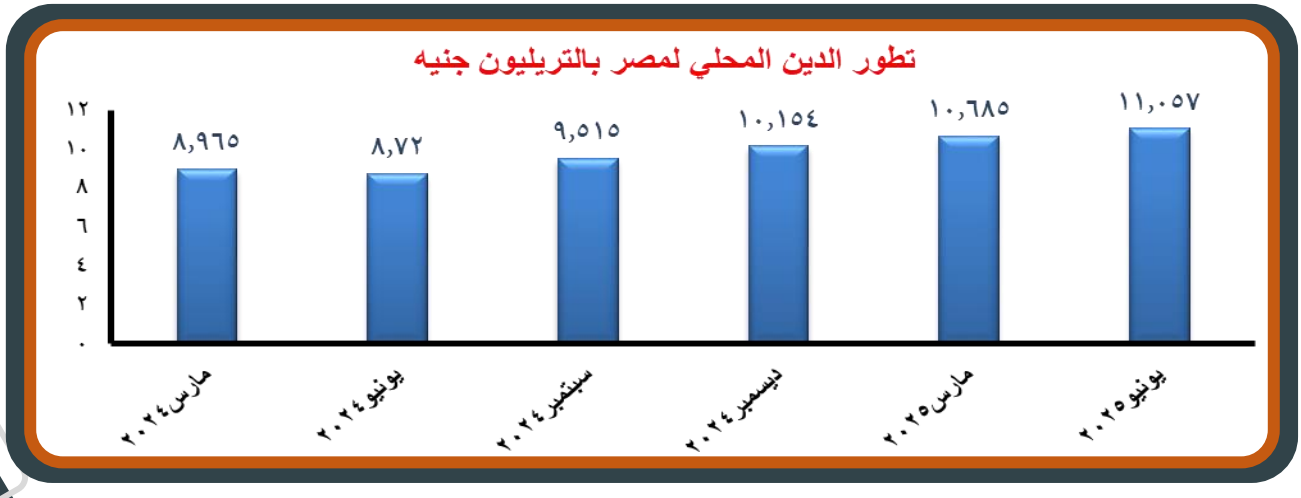

الدين الخارجي المصري

وفقا لبيان صادر عن البنك المركزي المصري، ارتفع الدين الخارجي لمصر بنحو ٦ مليارات دولار منذ بداية عام ٢٠٢٥، ليصل إلى ١٦١,٢ مليار دولار بنهاية يونيو٢٠٢٥، مقابل ١٥٦,٧ مليار دولار بنهاية مارس٢٠٢٥. وكان الدين الخارجي قد سجل ١٥٥,١ مليار دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٤، قبل أن يواصل مساره التصاعدي خلال ٢٠٢٥.

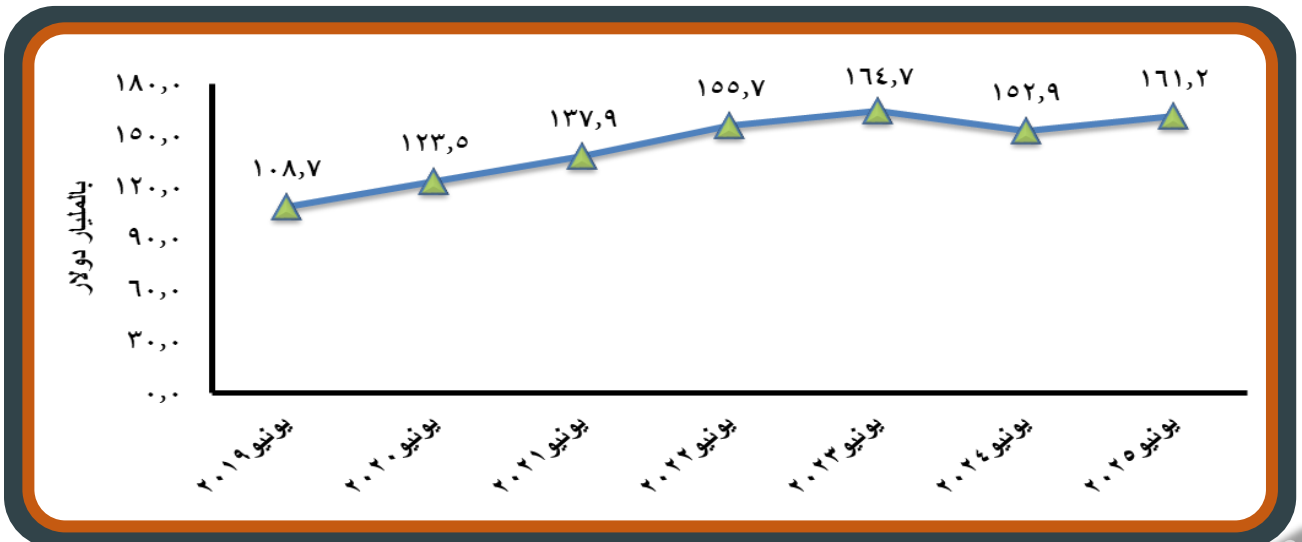

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

كشفت أحدث بيانات صدرت عن البنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية لتبلغ ١٣,٠٧٣ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقابل ١٠,٦١٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٤، وسجل المعروض النقدي بنهاية يونيو ٢٠٢٥ نحو ٣,٣٨٧ تريليون جنيه مقابل ٢,٧٠٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو٢٠٢٤.

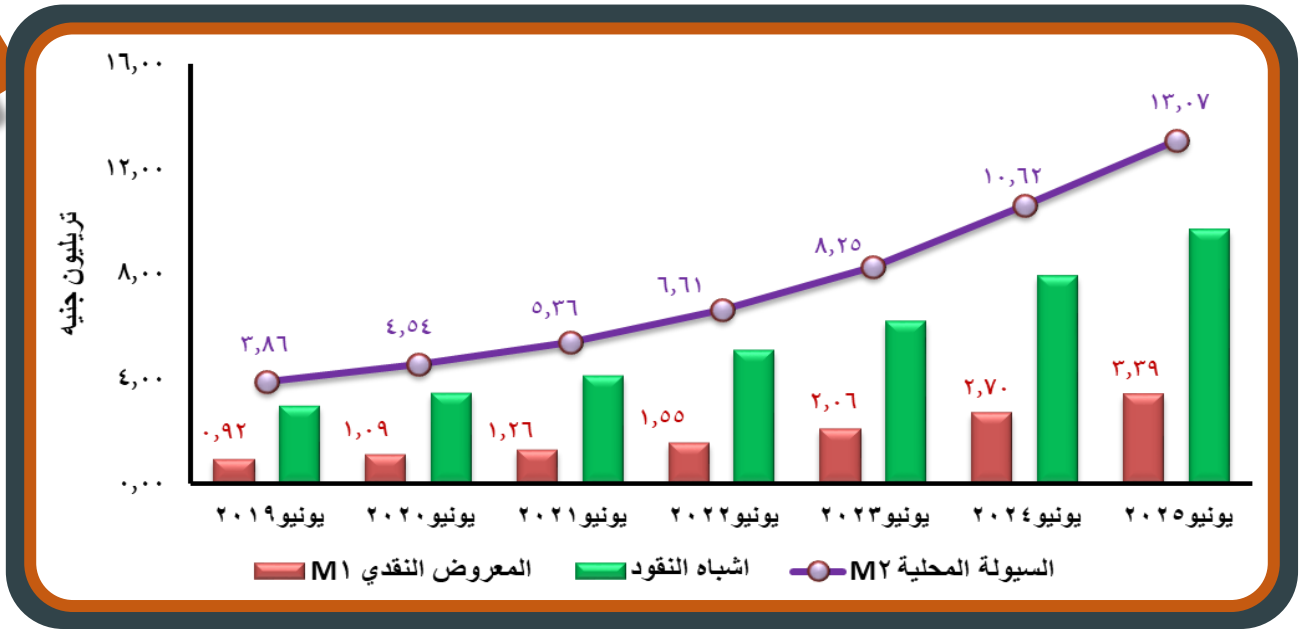

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي في نشرته الإحصائية الشهرية، عن ارتفاع ودائع عملاء البنوك بالقطاع المصرفي لتسجل ١٥,٠٠٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقابل ١٢,١٠٣ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٤، وأن الودائع انقسمت إلى ودائع حكومية بقيمة ٣,٠١٠ تريليون جنيه وودائع غير حكومية بقيمة نحو ١١,٩٩٩ تريليون جنيه.

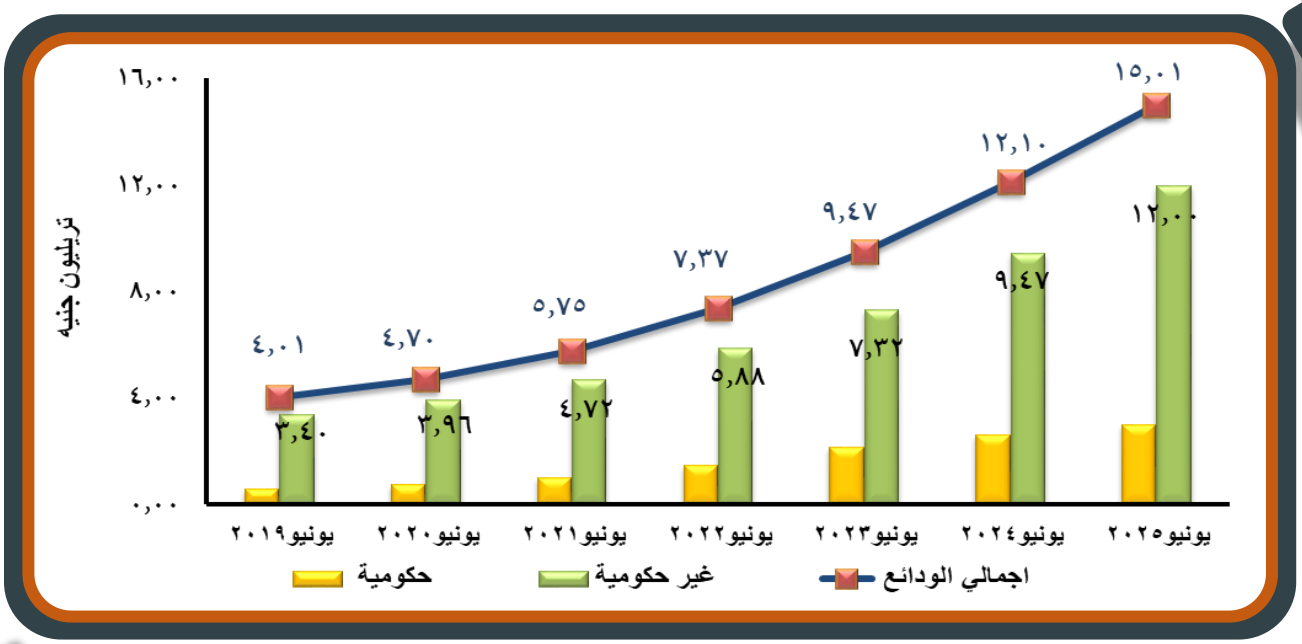

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشفت النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى ٩,٣٢٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل ٧,٢٠٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٤، وأن أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بلغت ٤,٤٨٥ تريليون جنيه وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بلغت نحو ٤,٨٣٧ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥.

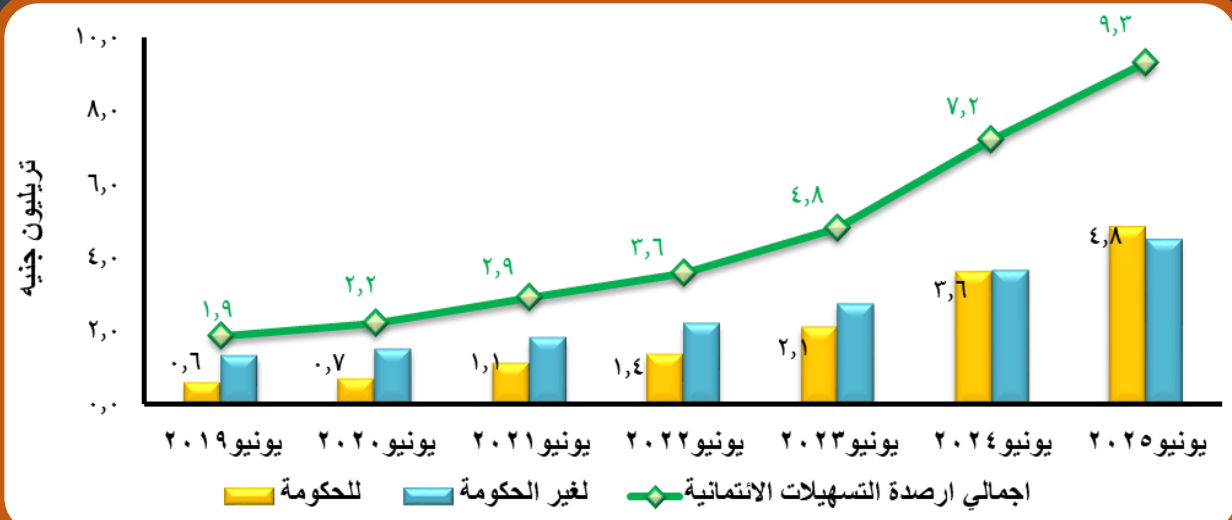

صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٥٠,٢١٦ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٥٠,٠٧١ مليار دولار بنهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٥، بارتفاع قدره ١٤٥ مليون دولار. وتوقعت وكالة فيتش في تقريرها الصادر خلال الشهر نفسه أن يتجاوز صافي الاحتياطيات الدولية لمصر حاجز ٥٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٥، مشيرة إلى أن هذا النمو يعزز استمرار تحسن الوضع الخارجي لمصر، ويقلص عجز الحساب الجاري. وأوضحت الوكالة أن التحسن مدعوم بالنمو القوي في الصادرات، وارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب انتعاش السياحة وتعافي إيرادات قناة السويس.

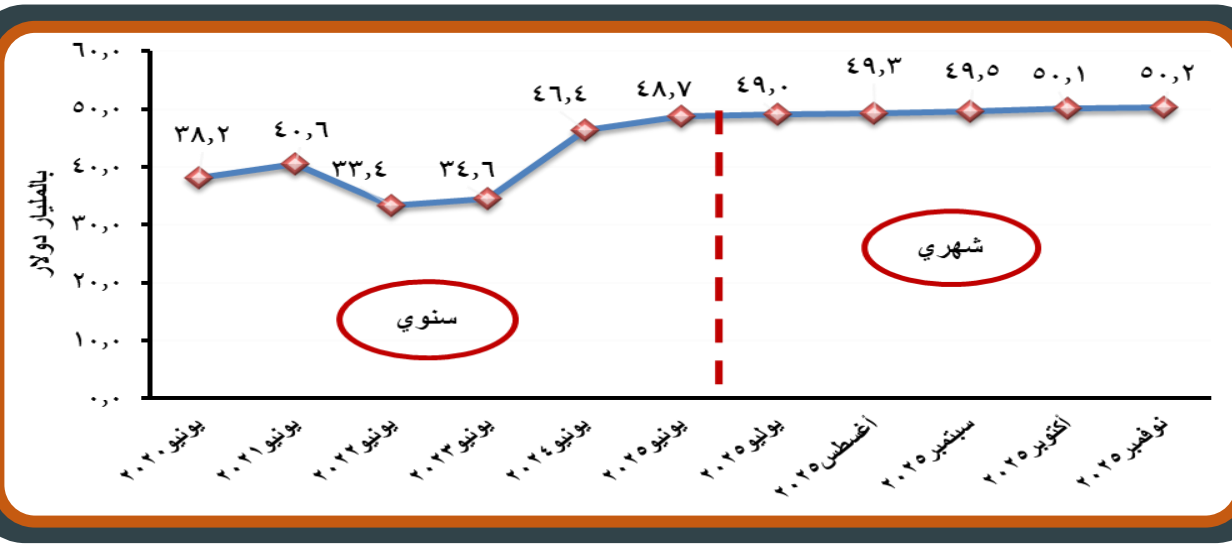

تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥، خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠٪ و٢١٪ و٢٠,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاسا لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

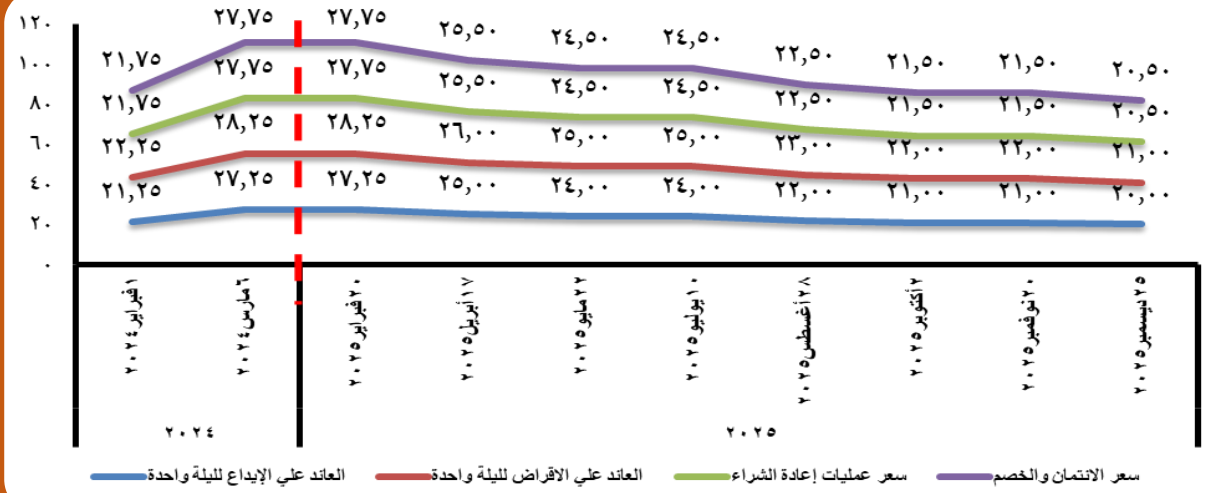

مؤشرات البورصة المصرية

أنهت البورصة المصرية تعاملاتها لشهر أكتوبر٢٠٢٥ على أداء إيجابي واسع النطاق، حيث حققت مكاسب، خلال تعاملات الشهر نحو ١٨٤ مليار جنيه؛ ليبلغ رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة نحو ٢,٧٦٩ تريليون جنيه مقابل ٢,٥٨٥ تريليون جنيه في الشهر السابق له بارتفاع بلغت نسبته ٧,١٪. إذ قفز مؤشر السوق الرئيسي EGX٣٠بنحو ٤,٣٦ ٪ ليبلغ مستوى ٣٨٢٦٧,٨ نقطة، فيما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة EGX٧٠بنسبة ٩,٦٨٪ ليصل إلى مستوى ١٢٠٨٥,٦ نقطة، وشملت الارتفاعات مؤشر EGX١٠٠الأوسع نطاقا حيث زاد بنحو ٨,٨٩٪؛ ليصل إلى مستوى ١٥٩٠٨,٥٤ نقطة.

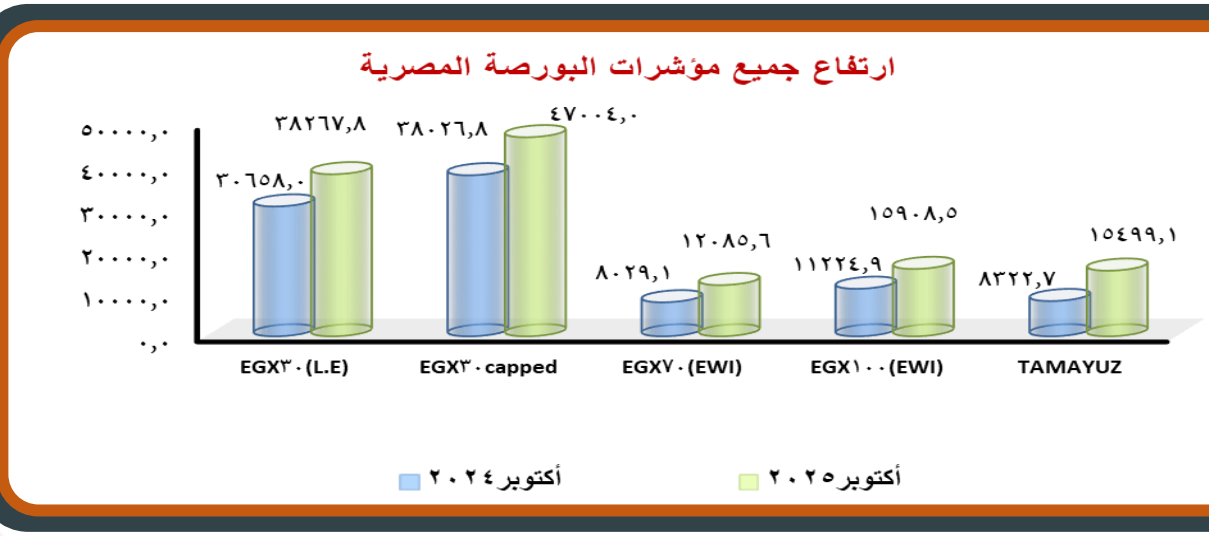

مؤشرات السكان والعمل

تعداد السكان

أعلنت الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد سكان مصر قد وصل حتى صباح يوم السبت ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥ لنحو ١٠٨ ملايين و٥٠٠ ألف نسمة بزيادة بلغت ٥٠٠ ألف نسمة خلال ١٢٦ يوماً؛ حيث بلغ عدد سكان مصر بالداخل ١٠٨ ملايين نسمة في السادس عشر من أغسطس الماضي ٢٠٢٥، وكشفت الساعة السكانية أن محافظة القاهرة جاءت على رأس قائمة أعلى عشر محافظات من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها ١٠,٥ مليون نسمة، وجاءت الجيزة في المرتبة الثانية بنحو ٩,٨ مليون نسمة، ثم الشرقية ٨,١ مليون نسمة، ثم الدقهلية ٧,٢ مليون نسمة، ثم البحيرة ٧,١ مليون نسمة.

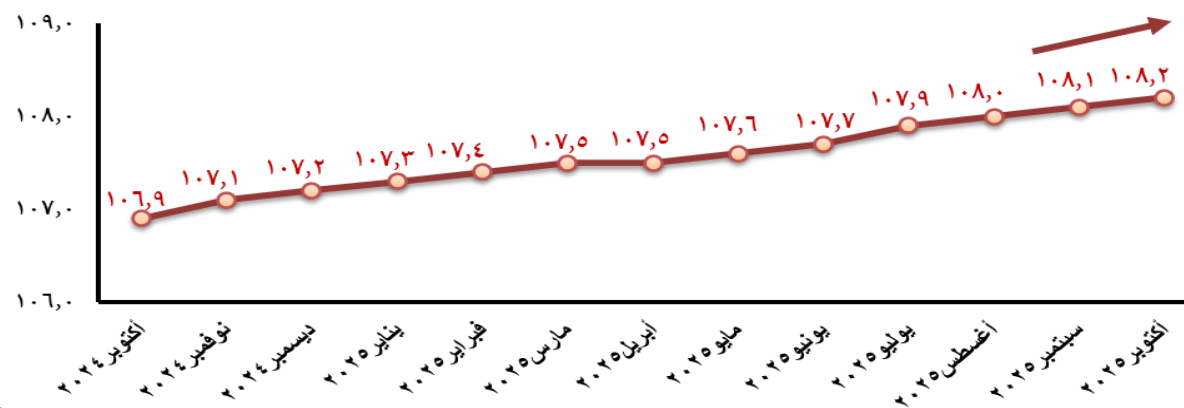

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع معدل البطالة في مصر خلال الربع الثالث من العام الحالي ليسجل ٦,٤٪ من إجمالي قوة العمل بزيادة ٠,٣٪ عن الربع السابق، حيث ارتفعت أعداد المشتغلين بمقدار ٩٣٩ ألف مشتغل خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، كما ارتفعت أعداد المتعطلين بمقدار ١٧٥ ألف متعطل، مما أدى إلى ارتفاع قوة العمل بمقدار ١,١١٤ مليون فرد

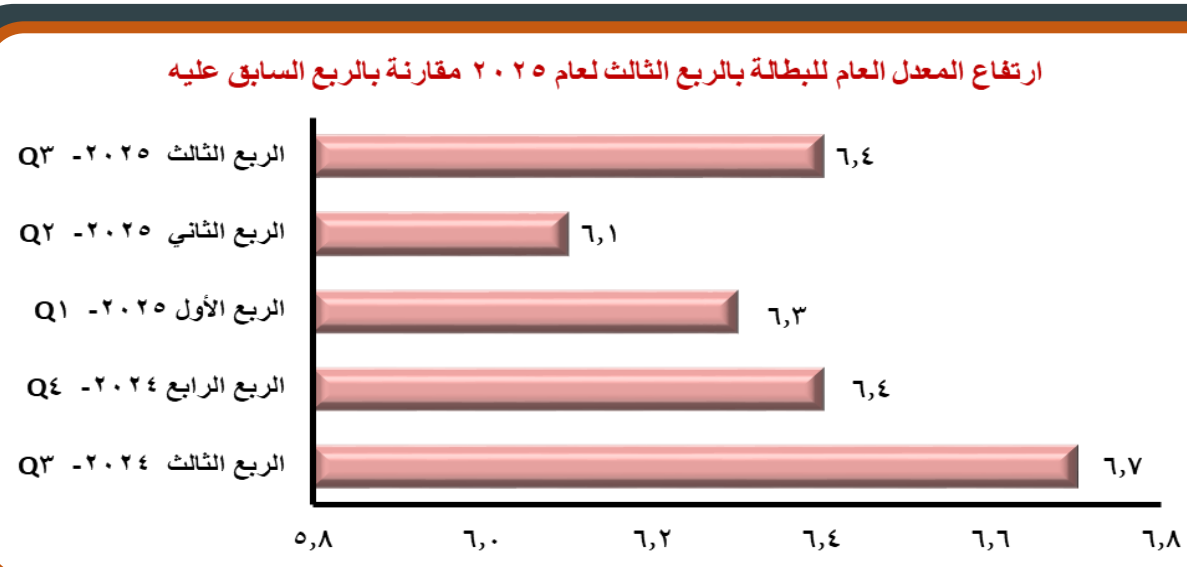

مؤشرات الاقتصاد المصري

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.